

فليس لهذه المسئلة اتصال بالمعنى في الاشياء تكون الاستصحاب  
ظاهرا وذلك بعيد ويمكن ان يجاب عنه بان الاستصحاب له معنيان  
احدهما كل حكم عرف وجوب في الماضي ثم وقع الشك في زواله  
في الحال وبجاء المعنى لاتصال المسئلة بما سخن فيه والثاني  
كل حكم عرف وجوب بدليله في الحال ووقع الشك في زواله  
أي في كونه زائلا في الماضي وعلى هذا اتصال بالمعنى وانما وضع  
المسئلة في الشك في احترازا عن موضع الخلاف فان الجار لا يستحق اشغفة  
عنده كذا في التفرير ومن المسائل الخلافية ما اذا قال الرجل لعبده ان  
لم تدخل الدار اليوم فانتهى حرمي اليوم ولا يدري اذ دخل ام لا  
ثم قال للمولى دخلت الدار وقال العبد لم ادخل فالتقول للمولى عندنا  
وعنده يجعل كان العبد اقام بينة على عدم الدخول فيصتق ومنها  
المفقود يثبت عنده لا عندنا ولا يثبت لانهم دفعوا وعلى ما حققنا عدمه  
اصل على عدم سببه اذ لم يثبت موته ومنه لا يصح صلح على انكار عنده  
لاشبهات الاستصحاب براءة الزمعة كاليمين وصح عندنا والاجتهاد  
بتعارض الاشياء وهو ابقاء الحكم الاصل في المتنازع فيه على تعارض  
اصلين يمكن الحاق بكل واحد منهما كقول زفر في المرافقة ان من

الغيايات

من الغيايات ما يدخل في المعنى كقوله ثم اتوا الصيام الى الليل فلا  
تدخل المرافقة في وجوب الفصل بالشك وهذا عمل بغير دليل  
لان الشك حادث فلا يثبت بغير علة فان قال دليله تعارض  
الاشياء قلنا انه امر حادث فلا بد له من دليل فان قال دليله  
دخول بعضه وعدم دخوله بعضه فنحن نقول له اتعلم  
ان هذه المتنازع من اى القسمين ام لا فان قال اعلم لا يكون اذا  
فيه شك لان الشك مع العلم لا يجتمع وان قال لا اعلم فقد  
اقر بالجهل وانه لا دليل معه ثم ان كان هذا مما يمكن الوقوف  
عليه بالطلب لكن مفذو لكن لا يصير حجة على غيره متمم  
يزعم انه قد ظهر عنده دليل الحاق باحدهما فانه احتجاج بلا  
دليل كذا في التفرير وفي التلويح انه ترجيح فاسد لاحد القائلين  
لا يحجج برأسها بينهما واجاب عنه في التفرير بان المراد ان الاصل  
عدم فيبقى الى شيوة موجب والثابت التعارض له والاجتهاد  
بما لا يستقل الا بوصف يقع بغير اى من جنس الاطراف من  
كونه قياسا فاسد الاجتهاد بالوصف الذي لا يستقل في  
الاجتهاد الا بانضمام وصف اخر يقع الفرق بين المقيس و